

Distr.: General

16 March 2000  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الدورة الرابعة والخمسون  
الوثائق الرسمية



## اللجنة الثانية

## محضر موجز للجلسة ٤١

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو (نائب الرئيس) . . . . . (رومانيا)

## المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) التجارة والتنمية (تابع)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: 2، Room DC2-0750، Chief of the Official Records Editing Section, United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

## افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) التجارة والتنمية (تابع) (A/54/15)، الأجزاء من الأول إلى الخامس و A/54/94-S/1999/518 و A/54/304 و A/54/392 و A/54/486)

١ - السيد ستيفشيفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إنه ولئن كان مما يبعث على التفاؤل أنه لم تحدث نكسات كبيرة في السياسة التجارية في عام ١٩٩٨ وفي النصف الأول من عام ١٩٩٩، فلا تزال هناك قضايا عديدة ينبغي التصدي لها، تشمل ازدياد الحمائية في أعقاب الأزمة الاقتصادية الأخيرة، والحاجة إلى مزيد من تحرير التجارة وتخفيض وإلغاء التعريفات المرتفعة وغيرها من الحواجز التجارية؛ والاختلالات التجارية؛ والحاجة إلى اتباع نهج أكثر توازناً في إدارة الأثر السلبي للعولمة وتحرير التجارة.

٢ - وأضاف أن إضفاء الصبغة العالمية على نظام التجارة المتعدد الأطراف ينبغي أن يكون هدفاً رئيسياً للمفاوضات التجارية التي ستجرى في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سياتل في الشهر الحالي. والمهم في الأمر ليس هو حجم أو سرعة إدماج البلدان في الاقتصاد العالمي وإنما هو جودة هذا الإدماج. ولهذا السبب ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن ينظر في مختلف جوانب الاندماج والتنمية الاقتصادييين على الصعيد الإقليمي، وهي مسائل ذات أهمية خاصة لدى بلدان جنوب شرق أوروبا التي تسعى إلى بلوغ هدف الاندماج التام في السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي. كما ينبغي له أن يولي اهتماماً كبيراً لإعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع في مناطق مثل كوسوفو وتيمور الشرقية.

٣ - وذكر أن من المهم أن يقوم الأونكتاد في دورته العاشرة بعرض منظور متكامل لمستقبل التنمية العالمية وبتقديم مساهمة كبيرة في الأعمال التحضيرية للجمعية الألفية، وأن تكون جميع الدول ممثلة على أرفع مستوى ممكن في تلك الدورة.

٤ - وأوضح أن بلده غير الساحلي الذي يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية يحتاج إلى مساعدة اقتصادية دولية، لا سيما في مجالي النقل والتكنولوجيا. ولذلك أعرب عن ترحيبه بجهود الأونكتاد في تقديم الدعم في هذين المجالين.

٥ - السيدة ليونس (سانت لوسيا): قالت إن الاتجار بسلعة أساسية وحيدة يمثل نصف مجموع صادرات بلدها ويوفر ما يربو على ثلث الوظائف في البلد. وقد اضمحلت قدرة صادراته من تلك السلعة على الوصول إلى الأسواق وستواجه سانت لوسيا عاجلاً الآثار المفضعة للمنافسة المفتوحة مع شركائها التجاريين الأكثر تقدماً. وقد أعطيت لبلدان مثل بلدها مهلة خمس سنوات لإعادة تشكيل هيكل اقتصادها برمته وتنويعه، في حين منح بلد من البلدان المتقدمة النمو مهلة تربو على عقد من الزمن لتحرير صناعة هامشية في اقتصاده المتنوع أصلاً.

٦ - وأشارت إلى أن بلدها دعا كثيرا إلى التبادل التجاري المنصف وتحرير الأسواق النامية والأسواق المتقدمة النمو والتفاضل بين الشركاء التجاريين على أساس ما لديهم من مستويات التنمية ونواحي الضعف والقيود المتأصلة، فمثل هذه المعاملة ينبغي أن تكون التزاما تعاقديا بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن ينطبق المبدأ نفسه على المساعدة التقنية التي تقدم دعما لجهود البلدان النامية في بناء قدراتها وزيادة قدرتها على المنافسة بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات.

٧ - وقالت إن التحرير ليس بطبيعة الحال ضمانا للنمو، كما أن النمو ليس ضمانا لتحسين مستوى معيشة الشعوب. فهاهي الثروات تتركز في أيدي فئة قليلة من الأفراد والشركات عبر الوطنية، التي يعمل ازدياد سطوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي على تحديد قواعد التجارة ومعاييرها. ولذلك يدعو وفدها إلى وضع مدونة لقواعد السلوك لتلك الشركات.

٨ - وأوضحت أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عادت بمنافعها الجمة على عدد ضئيل من البلدان وكانت فوائدها قليلة أو معدومة لأغلبية البلدان، ولهذا ينبغي تقييم نتائجها قبل التفاوض على أية اتفاقات أخرى. وينبغي إعادة النظر في نظام التجارة، لا سيما منظمة التجارة العالمية، لتصحيح الاختلالات التي تعم النظام منسحبة بآثرها السلبي على الآفاق التجارية للبلدان النامية. ويجب على منظمة التجارة العالمية أن تأخذ في الحسبان أثر ما تتخذه من قرارات على تلك البلدان، لا سيما فئاتها الضعيفة كالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعلنت أو وفدها يحبز أن تضم المنظمة في عضويتها بلدان العالم بأسره كما يحبز أن تكون إجراءات العضوية سريعة بالنسبة للبلدان النامية.

٩ - وقالت إن التجارة لها أهمية بالغة لا يسوغ معها أن تعالج بصورة سطحية أو مجزأة. ولهذا السبب ينبغي أن تشارك منظمة التجارة العالمية بنشاط، على قدم المساواة مع مؤسسات بريتون وودز، في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بموضوع تمويل التنمية وينبغي أن يقدم الأونكتاد مساهمة ضخمة في الجهود الرامية إلى كفاءة المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في ذلك المؤتمر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقوم اللجنة والمنظمة في مجموعها بإعادة تأكيد أهليتهما للتصديق بجعل التجارة موضوعا ذا أولوية في مداولاتهما.

١٠ - السيدة فهمي (مصر): قالت إن الأونكتاد هو الهيئة الوحيدة المفوضة من الجمعية العامة بمعالجة قضايا مثل التجارة والمال والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والبيئة من حيث أثرها على نظام التجارة الدولي. ولا يصح الخلط بين دوره ودور منظمة التجارة العالمية بادعاء صفة الاتصال بالتجارة لمسائل لا تدخل في اختصاصها من أجل تقييد التجارة الدولية وزيادة فرص النمو لفئة من البلدان على حساب فئات أخرى.

١١ - وأضافت أنها توافق الأمين العام في أن "جنون الاندماج" يحتاج العالم (A/54/304، الفقرة ٣٤). ومثال ذلك الجهود التي تبذل لضم الاتفاقيات البيئية الثلاث للحد من التجارة الحرة استنادا إلى اعتبارات اجتماعية أو بيئية وإقامة علاقة لا مبرر لها بين منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز بدعوى تحقيق التناسق في السياسة الاقتصادية على الصعيد الدولي.

١٢ - وذكرت أن تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/54/304) ولئن كان يشير قضايا هامة، فإنه لا يقدم تقييما صادقا لأثر التجارة الدولية على البلدان النامية. مثال ذلك أنه في حين يذكر عن صواب أن دعاوى مكافحة الإغراق البالغ عددها ٢٢٥ التي أقيمت في عام ١٩٨٨ تشمل ١٤٣ دعوى ضد بلدان نامية وبلدان تمر بمرحلة انتقالية (الفقرة ١٠)، فإن ظاهر الأمر يشير أيضا إلى أن التقرير يوحي بأن قلة من البلدان النامية هي فقط التي تصر على التنفيذ الكامل للاتفاقات المتعلقة بالزراعة والمنسوجات. وقد أثبت الاجتماع الوزاري لمجموعة ال ٧٧ والصين أن جميع البلدان النامية تطالب بذلك.

١٣ - وأشارت إلى أن مقترحات كثيرة من التي وردت في التقرير تتعارض مع المواقف التي أعرب عنها بجلاء كثير من الدول الأعضاء ومع الوضع الفعلي لنظام التجارة الدولي. وتحديدا، فإن المعاملة الخاصة والتفضيلية ينبغي ألا تمنح لجميع البلدان النامية كما هو مقترح في الفقرة ٣٥ من التقرير، بل ينبغي أن تمنح فقط للبلدان التي يمكنها إثبات الحاجة إليها. وجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية تتضمن أحكاما بشأن تلك المعاملة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية لمعاونة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقات المنظمة ومنحها "فترة سماح" لتكييف قوانينها مع نظام التجارة الجديد.

١٤ - وأضافت أن نهج التشارك (الفقرة ٤٨) المقترح كبديل عن التدابير الحمائية التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو على المسائل المتصلة بالعمال والبيئة نهج غير واقعي؛ ذلك أن الحماية الحقيقية للبيئة تقتضي من البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا.

١٥ - وقالت إن ما ورد في التقرير من أن اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة، التابعة لمنظمة التجارة العالمية، لها دور هام في النقاش الجاري حول التجارة والتنمية (الفقرة ٤٩) قول لا محل له حيث أن تلك المنظمة ليست، على وجه التدقيق، هيئة من هيئات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإنه يستدل من مناقشة المسائل البيئية في التقرير على الخلط بين اختصاصات الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة. فلا ولاية للبرنامج أو للجنة في المسائل المتصلة بالتجارة إلا طبقا لبعض قرارات الجمعية العامة التي استهدفت إقامة صلة بين التجارة والبيئة ليس لها سند قانوني.

١٦ - وأعلنت أن حكومتها، شأنها شأن حكومات معظم البلدان النامية، تعتبر أن كل الاتفاقات النابعة من جولة أوروغواي يجب أن تنفذ بالكامل قبل الشروع في أية مفاوضات جديدة. وينبغي أن يتخذ المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية قرارا يدعو إلى تنفيذ إعلان مراكش وإلى استعراض هذا التنفيذ في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

١٧ - وذكرت أن الاتفاق المتعلق بالزراعة الذي تم التوصل إليه في جولة أوروغواي ينص على أن المفاوضات ينبغي أن تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وينبغي أن يتم في تلك المفاوضات تقييم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتخفيض الإعانات المحلية للصادرات الزراعية؛ وأثر تلك الالتزامات على التجارة العالمية؛ والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية؛ وأهمية إقامة نظام تجارة متعدد الأطراف يتسم بالعدل ويستند إلى اتباع سياسات السوق في مجال المنتجات الزراعية.

١٨ - وقالت إنه ينبغي، بناءً على ذلك، التركيز في المشاورات التي تجرى حول أي مشروع قرار بشأن التجارة والتنمية على العناصر التي ووفق عليها في قرارات سابقة للجمعية العامة وعلى دور الأونكتاد بصفته الهيئة المفوضة في الأمم المتحدة بتناول المسائل المتصلة بالتجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا.

١٩ - السيد كاباتولان (الفلبين): أعلن تأييد وفده للبيانات التي أدلى بها ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وممثل أستراليا باسم مجموعة كيرنس. وقال إن وفده يلتزم التزاماً حازماً بإصلاح نظام التجارة الزراعي وإلغاء الدعم المحلي المشوه للتجارة وإعانات الصادرات. وينبغي للمفاوضات القادمة التي ستدور حول الزراعة في إطار المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية أن تركز على تهيئة بيئة من شأنها أن تمكن البلدان النامية من تنمية إمكاناتها الزراعية، استناداً إلى مبدأ إيلاء معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية. ولا بد من أن تتمكن البلدان النامية من الوفاء بحاجاتها الإنمائية، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والمشاركة المنصفة في التجارة الدولية.

٢٠ - السيد سيخاليف (أذربيجان): قال إن الدول النامية غير الساحلية مثل دولته تحتاج إلى مزيد من الدعم الفعال من المجتمع الدولي، ولا سيما من بلدان المرور العابر المجاورة لها، في مجالات مثل الهياكل الأساسية والتمويل وتبادل المعلومات. ويجب أن تتجلى المشاكل التي تنفرد بها تلك البلدان في القرارات التي تتخذ في الدورة العاشرة للأونكتاد.

٢١ - وأوضح أن بلده يحاول الاندماج في نظام النقل العالمي بتحديث نظاميه للنقل والاتصالات. كما أن تنفيذ الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإحياء طريق الحرير العظيم، وأذربيجان طرف فيه، من شأنه أن يزود بلدان ممر النقل الذي يخترق أوروبا والقوقاز وآسيا بأساس مستقر لتنمية مواردها الطبيعية، وزيادة فعالية استعمال إمكاناتها الاقتصادية، والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي ومزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٢٢ - وأضاف أن حكومته تأمل أيضاً أن تزيد تعاونها مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولذلك فهي تعلق أهمية كبيرة على الخروج بنتائج ناجحة من الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية.

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

(A/54/471 و A/54/512 و Add.1)

٢٣ - السيد كينيورغ (مدير شعبة تحليل السياسات الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن الأزمة المالية وتأثيرها على النمو والتنمية وخاصة في البلدان النامية (A/54/471)، فقال إن الأزمة الاقتصادية التي وقعت في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ أبرزت أن التدفقات الدولية لرؤوس الأموال تلازمها صفة عدم الاستقرار. وقد أدت تلك الأزمة في عدد من البلدان ذات النظم المالية الهشة إلى حدوث انخفاضات حادة في الناتج وإلى انتشار المعاناة البشرية. وأفضت تلك الأحداث إلى الاعتراف بوجود حاجة إلى تحسين إدارة النظام المالي الدولي، وإلى تغيير الفهم الشائع لشدة التقلب المالي على الصعيد الدولي وما يترتب عليه من نتائج.

٢٤ - وأضاف أنه منذ وقوع تلك الأزمة حدث تحسن في تدفق المعلومات عن اقتصادات البلدان، واستكملت معايير دولية مختلفة أو وسع نطاقها للمساعدة على الوقوف مبكرا على وقوع أزمات وبناء ثقة المستثمرين. وتحقق فهم أفضل للعلاقة بين تحرير حساب رأس المال وعدم استقرار القطاع المالي فيفرادى البلدان. وعملت الأليتان الجديدتان لصندوق النقد الدولي المتعلقتان بالتمويل، وهما اعتمادات الائتمان الطارئة وترتيبات الاقتراض الجديدة، على زيادة توافر الموارد المالية الدولية لتلافي الأزمات وعلاجها. وأصبح من المتفق عليه عموما الآن أن سياسات التكيف يجب أن تصمم حسب الظروف التي ينفرد بها كل بلد.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن الاضطرابات المالية الأخيرة حثت أيضاً على المزيد من الحوار والتعاون داخل المجتمع الدولي. ورغم أن الإحساس بالحاجة إلى عمل إصلاحات مالية دولية قد تضاعف، فلا يزال يتعين عمل الكثير لكفالة أن يكون المجتمع الدولي أفضل استعداداً لعلاج مثل تلك الأزمات مستقبلاً.

٢٦ - وضرب مثالا على ذلك هو أنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق حول طائفة من المسائل تناولها تقرير الأمين العام. وأولها، أن إصلاح الهيكل المالي الدولي لم يكتمل، ويتضمن التقرير مقترحات لتعزيز فعالية صندوق النقد الدولي وزيادة استعمال المؤسسات والموارد الإقليمية. وثانيها، أنه ينبغي أن يتاح لمقرري السياسة في البلدان مزيد من الاستقلال في إدارة مدفوعاتها الخارجية، وتلافي عدم تعدي شروط المساعدة الدولية على هذا الاستقلال. وثالثها، أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء بين الدائنين والمدينين وبين القطاعين الخاص والعام في حل أزمات الديون الدولية وذلك باتباع نهج أشمل في إعادة التفاوض على سداد الديون في حالات الأزمات. ورابعها، أن الخط الفاصل بين تسوية ميزان المدفوعات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تلاشى في السنوات الأخيرة ويجب أن يعاد رسمه على نحو أكثر وضوحاً. وخامسها، أن البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ليست ممثلة تمثيلاً كافياً في عملية تقرير السياسة الاقتصادية الدولية أو عملية إصلاح الهيكل المالي الدولي. ومن شأن توسيع نطاق التمثيل أن يعبر بدرجة أفضل عن المراحل المختلفة للتنمية والظروف والاحتياجات المالية المتباينة.

٢٧ - السيد كريغل (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرض المذكرة المقدمة من الأونكتاد (A/54/512 و Add.1) فقال إن المذكرة، في جملة أمور، تقدم تحليلاً موجزاً لأسباب عدم الاستقرار والأزمات وتعرض استجابات ونتائج يمكن الأخذ بها في مجال السياسة.

٢٨ - وأضاف أن التجربة الأخيرة تدل على أن كل بلد يندمج اندماجاً وثيقاً في النظام المالي يصبح سريع التأثير بالأزمات. والبلدان النامية ضعيفة بوجه خاص حيث يرجع جزء من السبب في ذلك إلى اعتمادها على رأس المال الأجنبي. ولو كان العالم مثالياً لانتطوت الترتيبات المالية العالمية على شئ من الجمع بين الكشف عن المعلومات والشفافية، على الصعيدين الخاص والعام؛ والرقابة الفعالة على سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الوطنية؛ وقواعد متفق عليها عالمياً ولكنها تطبق وطنياً تنظم تدفقات رأس المال عن طريق مراقبة المقرضين والمقرضين الدوليين؛ وجهة دولية للإقراض يتم الالتجاء إليها كملاذ أخير تعطى سلطة تقديرية في إنشاء السيولة اللازمة لها؛ وإجراءات منظمة لعلاج مشكلة الديون في التمويل الدولي.

٢٩ - وذكر أن من رأي أمانة الأونكتاد أن البلدان النامية ستستفيد من اتباع نهج أكثر مرونة. فتمتع تلك البلدان بالاستقلال في إدارة تدفقات رأس المال أو في اختيار أنظمة رأس المال التي تراها لا ينبغي أن يكون مقيدا بالاتفاقات الدولية المتعلقة بقابلية حساب رأس المال للتحويل أو الاستثمار الدولي أو الاتجار بالخدمات المالية.

٣٠ - السيد تالبوت (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن هناك اعترافا على نطاق واسع بعدم الاستقرار الذي يلزم الأسواق المالية الدولية وبالضعف الشديد الذي تعاني منه البلدان النامية في ظل البيئة المالية الراهنة. وفي حين أن البلدان المتقدمة النمو سلمت نسبيا من أذى الأزمة المالية الأخيرة، فإن المكاسب التي تحققت في البلدان النامية طوال عقود من التقدم الاقتصادي والاجتماعي قد تبخرت بين عشية وضحاها وعاد ملايين الناس إلى الوقوع في قبضة الفقر. وكان من الطبيعي أن تؤدي الأزمة الاقتصادية والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عليها إلى توفد المناقشة حول قدرة الهيكل المالي الدولي القائم على التصدي للآزمات أو حتى الحيلولة دون تكرار وقوعها. كما تركزت المناقشة على الآثار المترتبة من العولمة على النمو والتنمية.

٣١ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام (A/54/471) يسلم بقصور التدابير المتوخاة في قرار الجمعية العامة ١٧٢/٥٣ عن معالجة آثار الأزمة المالية ويشدد على الحاجة إلى وسائل إضافية للتعامل مع سرعة تقلب الأسواق المالية الدولية. ومن الضروري أن تكون هناك مناقشة مستمرة حول المسائل المؤسسية من أجل العمل على قيام نظام مالي دولي مستقر ومنصف يدعم التنمية على الأجل الطويل. ولئن كانت مجموعة الـ ٧٧ تؤيد السبل المبينة في التقرير لمزيد من الإجراءات، فمن رأيها أن بالوسع زيادة تعزيز البعد الإنمائي.

٣٢ - السيد كاريانين (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتвия وليتوانيا وهنغاريا، فضلا عن قبرص ومالطة، فقال إن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يجد وسائل لدعم الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني من جانب البلدان التي تتعرض لأفدح الضرر في فترات الاضطرابات المالية. والاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة فيما تبذله من جهود لتقوية السياسة المالية وتحسينها. ويلزم أن تتوفر معلومات كافية وفي حينها عن حالة الاقتصاد الكلي في مختلف أنحاء العالم للتمكن من بذل الجهود في مجال الإنذار المبكر، كما يلزم وضع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي لتعزيز القدرة المؤسسية والأطر التنظيمية، فضلا عن النظم المصرفية الوطنية.

٣٣ - وأوضح أن الاندماج المالي العالمي ساعد على توليد تدفق مقادير ضخمة من رؤوس الأموال إلى بعض البلدان النامية، لكنه فرض أيضا تحديات هائلة على النظم المالية والمصرفية الوطنية من حيث كفاءة استدامة تلك التدفقات. وتوخيا لتحسين إمكانية التنبؤ بالتدفقات الخاصة والاحتفاظ بثقة المستثمرين، يحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير في مجال السياسة لتقوية القطاع المالي المحلي وتنفيذ إصلاحات تنظيمية إذا اقتضى الأمر.

٣٤ - وأشار إلى أن أهم مصدر لتمويل التنمية يوجد على الصعيد المحلي، بما في ذلك الإنفاق الحكومي والمدخرات الوطنية والإيرادات الداخلية. ويتعين أن تلعب تعبئة الموارد المحلية دورا رئيسيا في تحقيق النمو المستدام. والاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز التكامل بين مختلف أشكال تمويل التنمية وإشراك القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم بذل جهود أخرى للوفاء بهدف تخصيص نسبة ٠,٧ من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة

الإنمائية الرسمية، وإن كانت مثل تلك الموارد يجب أن تكون إكمالا للمصادر الأخرى لا أن تكون المصدر الأول لتمويل التنمية. وحالة الديون في بلدان نامية عديدة لا تزال ماثرا للقلق، غير أن التطورات الأخيرة التي حدثت في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توحى بالأمل في التحسن إذا تسنى تمويل المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونفذت تنفيذا تاما.

٣٥ - السيد روبرتسون (نيوزيلندا): قال إن وفده يتعهد بالانضمام إلى جهود التصدي للمسائل التي نشأت في أعقاب الأزمة المالية الاقتصادية الدولية الأخيرة، أي كيفية تحقيق استقرار الأسواق المالية، وكيفية وضع سياسات محلية ودولية مناسبة لمواجهة التحديات الإنمائية، وكيفية كفالة مزيد من التجانس في النظام المالي والإنمائي الدولي.

٣٦ - وأشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال هي العنصر الرئيسي في مواجهة تحديات التنمية العالمية واغتنام الفرص التي توفرها العولمة. ونيوزيلندا ملتزمة بزيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية، كما دأبت على عمله كل عام طوال العقد الماضي، وهي تسعى إلى بلوغ النسبة المستهدفة المتفق عليها دوليا. وتدل خبرة نيوزيلندا على أن أساس البيئة الدولية والمحلية التي تيسر النمو والتنمية يجب أن يكون هو استقرار الأسواق وانفتاح التجارة واتسامها بالإنصاف وحسن الإدارة وسلامة الإدارة الاقتصادية. كما أنه يجب التصدي لنواحي الضعف والمعوقات المحددة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ولذلك فإن وفده يرحب بما تم في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة من تجديد للالتزام بتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

٣٧ - ونبه إلى أن مواجهة التحديات الإنمائية العالمية تتطلب اتباع نهج منسق على جميع الصعد، لا سيما الصعيد الدولي، ولذلك فإن تنامي التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية جدير بالترحيب. وقال إن وفده يتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد عام ٢٠٠١ وفي عملياته التحضيرية، ويعتقد أن الاشتراك المبكر من جانب مؤسسات بریتون وودز أمر لازم. ويتعين على المشاركين أن يكفلوا تركيز المؤتمر على الخروج بنتائج محددة ذات منحنى عملي.

٣٨ - السيد بوكوم (مالي): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين. وقال إن تدني المساعدة الإنمائية الرسمية في مواكبة تصاعد عبء الديون يحمل البلدان النامية على الشعور بالقلق الشديد. وعبر عن انزعاجه لملاحظة أن ظاهر الأمر يشير إلى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية يحوها النمو الاقتصادي السلبي الحاصل في السنوات الأخيرة؛ إذ يقدر أنه في غضون ٢٥ سنة فإن نصف سكان الكرة الأرضية البالغ عددهم ٨ بلايين نسمة سيعيشون على ما قيمته دولاران في اليوم أو أقل، وسيعيش ١.٨ بليون نسمة على ما يقل عن دولار واحد في اليوم. والواقع أن العولمة زادت من اعتماد البلدان النامية على البلدان المتقدمة النمو، وأدى تحرير التجارة إلى حدوث نقص في إيرادات البلدان النامية المستقاة من ضرائب الصادرات. ومن العوائق الرئيسية الأخرى التي تعترض تمويل التنمية تذبذب أسعار السلع الأساسية، التي تمثل حصتها في التجارة الدولية الآن ٢٠ في المائة فقط.

٣٩ - وأضاف أن عبء الديون الثقيل الواقع على كاهل البلدان النامية يعمل على اضمحلال مواردها النادرة أصلا. ففي عام ١٩٩٩ وصلت الديون الأفريقية إلى ٣٥٠ بليون دولار، وهو ما يعادل ٣٠٠ في المائة من قيمة

صادرات القارة من البضائع والخدمات و ١٠٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وينبغي أن تكون الاتجاهات العامة للاقتصاد الدولي مصدرا دائما لقلق المجتمع الدولي. وتدل حالة الاقتصادات الأفريقية على أن عدم موادة البيئة الاقتصادية الدولية يشكل عقبة تعترض التنمية والنمو المستدامين. وحالة الديون الأفريقية تشير قلقا خاصا في ضوء تدهور الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية في القارة. والواقع أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أشارت في أقرب تقرير لها إلى أن الديون الأفريقية لا يمكن أن تسترد. وهذه الحالة تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة ومناسبة.

٤٠ - ولذلك أعرب عن ترحيب وفده بمبادرة كولونيا بشأن الديون التي قررتها مجموعة السبعة، والتي ألغت ٩٠ في المائة من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أي ما مقداره نحو ١٥ بليون دولار. ويطلب وفده إلى مجتمع الدائنين أن يقتدي بالرئيس كلينتون رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية، الذي قرر إعفاء البلدان التي تعد بتحويل الموارد المخصصة لخدمة الديون إلى البرامج الاجتماعية من كامل المبالغ المدينة بها للولايات المتحدة. ولقد تمكنت مالي، بفضل المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من تعزيز برنامجها للحد من الفقر والإسراع بتنفيذ البرامج الاجتماعية ذات الأولوية. على أن نطاق تلك المبادرة محدود إلى درجة جعلها شديدة البطء في إحداث أثر محسوس كما أنها مقيدة بشروط كثيرة جدا.

٤١ - وأعلن أن وفده يؤيد الحلول المبينة في تقرير الأمين العام عن التطورات الأخيرة في حالة ديوان البلدان النامية (A/54/370)، لا سيما تخفيض الديون الثنائية الرسمية لجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة ٨٠ في المائة؛ والإلغاء التام للديون الثنائية الرسمية للبلدان التي خرجت من صراعات، والبلدان المتأثرة بكوارث طبيعية جسيمة، والبلدان ذات المؤشرات الشديدة الانخفاض للتنمية الاجتماعية والبشرية؛ وتنفيذ تدابير لعكس مسار الاتجاه الحالي لتدني المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتخصيص أموال جديدة لتقديم المعونة لمشاريع التنمية الاجتماعية والبشرية والحد من الفقر؛ واعتماد إجراءات للإفراج عن موارد لإغاثة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون الإثقال على الميزانيات العادية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٢ - وقال إن المجتمع الدولي يستطيع، بالإضافة إلى المساعدة في تمويل البرامج والمشاريع في البلدان النامية، أن يرفع الحواجز غير التعريفية، مثل نظام الحصص وتدابير مكافحة الإغراق، وأن يزيد تدفقات المعونة والاستثمارات المباشرة والمساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرات الوطنية، لا سيما الموارد البشرية.

٤٣ - السيد إسكانيرو (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن اعتماد القرار ١٧٢/٥٣ المتعلق بالآزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية، كان من معالم الدورة الماضية للجمعية العامة. وعلى أساس ذلك القرار والتماسا لتقديم مساهمة في التقرير الذي يعكف الأمين العام على إعداده، قامت حكومته، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتنظيم الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى حول موضوع "صوب نظام مالي دولي مستقر وقابل للتنبؤ به، وعلاقته بالتنمية الاجتماعية"، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر (A/54/384). وأعاد تأكيد تعهد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمواصلة المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى إنشاء هيكل مالي جديد مع إقامة صلات قوية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا الصدد. وستقدم مجموعة ريو الدعم الفعال من أجل التوصل إلى توافق آراء حول تحسين قدرات الإنذار المبكر والاتقاء والاستجابة مما يلزم لمعالجة الأزمات المالية.

٤٤ - السيد كولبي (النرويج): قال إنه رغم التحول الإيجابي في الاتجاه العام للتدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية وأرقام النمو المسجلة لعام ٢٠٠٠ (٥ في المائة في أفريقيا و ٤ في المائة في أمريكا اللاتينية)، فإن الأمر سيتطلب تحقيق معدل نمو أعلى من ذلك بكثير وإعادة توزيع الأصول والإيرادات من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية الدولية. فتنمية البلدان النامية يعوقها عبء ديون يعادل نسبة ضخمة من إيرادات صادراتها (ما يربو على ٥٠ في المائة في أمريكا اللاتينية ونحو ٣٠ في المائة في أفريقيا) كما تعوقها النزعة الحمائية؛ والمعايير المتشددة للجودة التي يصعب الوفاء بها؛ وانحدار أسعار السلع الأساسية. وتشمل المعوقات الداخلية انعدام قدرة البلدان النامية على امتلاك ناصية برامجها الإنمائية؛ وافتقارها إلى ما يكفي من الأطر القانونية والمؤسسية للتنمية والاستثمار في القطاع الخاص؛ والفساد. وإزاء هذه الحالة فإن بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية سيتطلب بذل جهود خارقة وجدية من جانب كل من البلدان النامية والبلدان المصنعة.

٤٥ - وفي الجانب الإيجابي، أشار إلى تغير مواقف المانحين وزيادة الاعتماد على عمليات التشارك والتعاون التي تنظر إلى التنمية من زاوية كلية؛ والجهود التي تبذلها البلدان النامية لامتلاك ناصية تنميتها امتلاكاً حقيقياً؛ وتعرّز الالتزام بمحاربة الفساد؛ والإفراج عن موارد بموجب المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ودعا إلى مزيد من تجانس السياسات في جميع المجالات، وليس فقط القطاع المحدود للمساعدة الإنمائية، من أجل تحقيق الهدف الإنمائي الدولي المتعلق بتخفيض نسبة الفقر المطلق بواقع ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. كما تدعو الحاجة إلى تحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية، لا سيما في البلدان المصنعة، وإلى توقف البلدان المتقدمة النمو عن تقديم إعانات لصادراتها لأن ذلك يعيق بشدة قدرة المنتجين في البلدان النامية على المنافسة.

٤٦ - السيد فيدورتشينكو (الاتحاد الروسي): قال إن الأزمة المالية التي وقعت في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ عملت على زيادة صعاب تمويل التنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومنها روسيا. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المتخلفة من الأزمة تحد من قدرة تلك البلدان على تعبئة مواردها الخاصة لأغراض التنمية. والبطء في النمو الاقتصادي وما يتصل به من مشاكل اجتماعية إنما ينهض دليلاً على أن الدعم المالي الدولي لا يزال محتفظاً بأهميته، وعلى أن الحاجة الملحة إلى اجتذاب موارد للتنمية لا تزال قائمة.

٤٧ - وأضاف أن وفده يلاحظ أن التعاون يتنامى بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمانحين الثنائيين، كما يستدل على ذلك من اتساع نطاق التأييد لاقتراح عقد المحفل الدولي الرفيع المستوى بشأن موضوع تمويل التنمية. ووفده يضيف إلى أولويات التعاون الدولي قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفعال لبناء القدرات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تعبئة الموارد المحلية للتنمية، وذلك بتقديم خدمات استشارية وداعمة رفيعة المستوى في مجالات وضع السياسات، وتنظيم الميزانيات، واجتذاب الاستثمار، وتنمية القطاع الخاص.

٤٨ - وأوضح أن تقرير الأمين العام يشير إلى إحراز بعض التقدم في مجالات تبادل المعلومات، والشفافية، وعمل استعراض لقواعد القطاع المصرفي ومعاييره وأنظمتها. غير أن إصلاح النظام المالي الدولي لا يزال عملية جارية، ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة بدور بالغ الفائدة في المناقشات، في المجالات المحددة للرصد والتنبؤ والإنذار المبكر والاستجابة في حال وقوع أزمة مالية أخرى.

٤٩ - السيد سجدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التدفق الكبير للموارد الخارج من البلدان النامية (نحو ٦٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨)، وارتفاع أسعار الفائدة، والاضطرابات الأخيرة التي وقعت في منطقة جنوب شرق آسيا، أمور نهضت أمثلة على العدوى التي تنتشر من الأزمات المالية وعلى أخطارها العالمية. وينبغي أن تتم معالجة الأزمات العالمية بصورة عالمية؛ إذ أن الاستجابات الوطنية التقليدية لم تعد كافية لمعالجتها.

٥٠ - وأشار إلى أن مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أصبحت أكثر المواقع إغراء لرأس المال الأجنبي، وإلى أن نسبة تربو على ٩٠ في المائة من التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية في فترة التسعينات لم تذهب إلا لعشرين بلداً. والتحول من التدفقات المالية التي معظمها عام إلى التدفقات المالية التي معظمها من القطاع الخاص إلى البلدان النامية وتزايد دور المؤسسات التي تقدم التمويل، مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، والصناديق التعاونية، تفرض كلها تحديات جديدة من الرأج أنها ستبقى قائمة لزمن طويل.

٥١ - وأضاف أن تلك التحديات يجب أن تواجه بضم البلدان النامية إلى عملية صنع القرار في الهيكل المالي الدولي الجديد، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين تدفق المعلومات. وقال إن وفده يرحب بالمبادرات الأخيرة المتعلقة بالتشاور فيما بين مؤسسات البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية، ويدعو إلى مزيد من التنسيق فيما بين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية؛ والتوزيع الأعدل لتدفقات رأس المال؛ وإدماج كل البلدان النامية في الاقتصاد الدولي؛ وتعزيز الآليات التنظيمية والإشرافية في الأسواق المالية وأسواق رأس المال، لا سيما في النظام المصرفي؛ والمساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية في مجال الإشراف المصرفي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

— — — — —